

د. معمر داود
قسم علم الاجتماع
جامعة باجي مختار-عناية

بعض الأساليب الوقائية لمواجهة ظاهرة انحراف الشباب

ملخص

إن اهتمام المنظرين السوسيولوجيين بموضوع الانحراف كان له الدور الفعال بصورة أساسية على التفاعلات الاجتماعية التي لا تحدد السلوك على أنه منحرف دائماً، وإنما تنظم كذلك تطبيق الجزاءات وإعطائها فعاليتها عن طريق الفرد/ الأسرة و المؤسسات. يسعى هذا المقال إلى تقديم بعض الحلول لهذه لظاهرة الانحراف التي يمكن أن تتفشى بصورة تدريجية إذا لم تجد وقاية ومقاومة من طرف المجتمع، وذلك من خلال مؤسساته المختلفة، وسوف يتطرق المقال إلى نقاط أهمها: 1- مفهوم الانحراف ومعاييره المختلفة. 2- أهم النظريات والاتجاهات المفسرة فردياً واجتماعياً. 3- محاولة مواجهة الظاهرة الانحرافية وأساليب الوقاية منها.

مقدمة:

لقد ركز العلم الحديث في اكتشافاته المختلفة على إنجازات هامة ورهيبة ومن ضمنها تقديم أسلحة فتاكة لقتل الإنسان وجعله ينتقل من حرب إلى حرب، وأعتبر العلم كأحد أجهزة السلطة لاعتماده على الآلة، وإهماله للإنسان.

فعوض أن يبحث في توفير الحاجات الضرورية لبني البشر أياً كانت مادية أو نفسية أو اجتماعية، فإنه سعا حثيثاً إلى تجنبها، بل أكثر

Résumé

L'intéressement des chercheurs sociologues au sujet de la déviance a joué un définissent pas toujours le comportement comme déviant mais organisent aussi l'application des pénalités et leur rendent leur efficacité a travers l'individu, la famille et les institutions. Cette article se propose d'être une contribution aux efforts de trouver des solutions au phénomène de déviance et se penche sur les aspects suivants:

1- La définition de la déviance et ses différentes normes.

2- Les théories les plus importantes et les tendances explicatives individuelles et sociales.

3- Les tentatives de faire face au phénomène de déviance et les moyens de s'en prévenir

من ذلك زاد هذا العلم في الدقة من حيث التخصص حتى أصبح كل عالم في فرع من الفروع ينظر إلى أية قضية تعترضه من زاوية اختصاصه فقط .

وعليه كثرت الدراسات كمًّا ونوعًا ، وبين أطرافها تجزأت الحقائق وتفتت باسم العلم والتخصص الدقيق، وهذا في حد ذاته يعطينا إجابة واحدة عن قصور العلم الحديث عن إيجاد الحلول والعلاج أو حتى تشخيص الأسباب الحقيقية للمشاكل التي تتعرض للإنسان، وهذا في حد ذاته لم يساعد العالم الثالث على تنمية قدراته المختلفة في شتى المجالات ومن ذلك العالم العربي الإسلامي، فاختلفت الموازين ومالت على العالم العربي الذي يملك ثروة العالم كلية وكذا أسباب الراحة والتقدم مما أثر على هذه المجتمعات فلم تستفد لا إقتصاديا ولا تكنولوجيا ولا ثقافيا ، لتنمية مجتمعاتها وكل هذا أثر على أفرادها عموما وعلى شبابها خصوصا وهم الذين كانوا ولا يزالون أكبر وأهم ضحية تسدد فاتورة ذنب لم ترتكبه ولم تتسبب فيه بل كان من صنع وترتيب غيرها .

وإذا كان لزاما على هذه الأمم والشعوب المستضعفة أن تتطور وتتقدم فإنما اعتمادها سيكون على سواعد أبنائها هؤلاء الذين سيصبحون فيما بعد أحسن خلف لخير سلف، وعليهم يقع عبء هذه الأمة في مسارها التنموي .

ومن هنا فهم في حاجة إلى اهتمام ورعاية كبيرين لمواجهة التحديات التي تفرض عليهم من أمم غيرهم وهذا بالتربية السليمة، والإصلاح الضروري لأحوالهم حتى يكون في استطاعتهم تجاوز الأزمات المحدقة بهم في مجالات شتى أساسها العلم مشحونا بالعمل والدين ومدعم بالأخلاق الكريمة والفاضلة .

ولا شك أن أسباب فشل هذه الأمم يعود لظروف معينة فهم أيضا يتحملون قسطا من هذا الفشل الذي لم يترك لا الأخضر ولا اليابس إلا وقضى عليه، فهم بتأخرهم المادي تأخروا ثقافيا وفكريا ورغم الميراث الحضاري الذي يمتلكونه ولم يستغلوه أيما استغلال ، فأصبحوا مشلولين بل يكاد أن يغمر عليهم في بعض الأحيان، فلا تقدم ورثوا من هذا العالم ولا فكر أو ثقافة، بل هم قوم تبع في كل الأحوال مما أثر على شخصيتهم وأخلاقهم فأنحرفوا نفسيا واجتماعيا .

وقد ركز المنظرون السوسيولوجيون الذين اهتموا بدراسة الانحراف بصورة أساسية على التفاعلات الاجتماعية التي لا تحدد فقط السلوك على أنه منحرف وإنما تنظم كذلك تطبيق الجزاءات وإعطائها فعاليتها عن طريق الفرد والجماعة والمؤسسات، وهنا يأتي دور الضبط الاجتماعي باعتباره نوعاً بسيطاً من السلوك الانحرافي الذي يعكس صفات اجتماعية، وهذا يعطي أهمية سوسيولوجية لدراسة المشكلات الاجتماعية⁽¹⁾. كما أن الدراسات النفسية كتلك التي قام بها " فرويد " وغيره حول السلوك الانحرافي تؤكد على صراع بين رغبات وطموحات ودوافع الفرد من جهة ووسائل الضبط الاجتماعي والسلوكي التي يعتمد عليها المجتمع أو الجماعة من جهة أخرى⁽²⁾. وهذا التوفيق يجب أن يتم بين رغبات الفرد ورغبات المجتمع وهذا ما يمكن التعبير عنه بالتوافق الشخصي والاجتماعي، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال مجموعة من الاستجابات التي تدل على الشعور بالأمن الشخصي والاجتماعي، كما يتمثل ذلك أيضاً في اعتماد الفرد على نفسه وإحساسه بقيمته وشعوره بالانتماء - وسوف نوضح ذلك في العلاقة بين الانحراف والحرمان العاطفي لاحقاً - ومع ذلك نجد أن القهر الاجتماعي يعد من أسباب تكوين العنف للفرد أو للمجتمع، وهذا للعديد من المسائل مثل الازدراء والاستهزاء بالشخصية، السخرية خاصة بين الشباب بأنها تزيد إفرازات هرمونية عصبية وعدوانية^(*) في الجسم لتثمر في الفرد روح العنف فيحقد ويكره ويستخدم القوة في بعض الأحيان من أجل رفع القهر الناتج عن الاستهزاء⁽³⁾.

ومن بين بعض الدراسات العربية وهي كثيرة سنورد ثلاث دراسات مختصرة لعلاقتها بالموضوع إذ نجد أن دراسة زكريا عبد العزيز محمد الموسومة بـ " بعض أنماط السلوك غير المرغوب فيها لدى طلاب الجامعة من وجهة نظر هيئة التدريس والحرس الجامعي " ^(**)، إذ تبين أن التفسيرات النظرية المختلفة للانحراف وبعض نماذج السلوك غير المرغوب فيه كالتطرف والعُدوان والتدخين وعدم تحمل المسؤولية، واستنتجت اتفاق عينة البحث على اتسام بعض طلاب الجامعة بالسطحية وعدم الالتزام⁽⁴⁾.

كما أن دراسة: عزة مختار إبراهيم البناء: الموسومة بـ " اتجاهات الشباب الجامعي المصري نحو بعض القضايا الإسلامية والعلمانية التي تراود شباب الجامعات نحو بعض القضايا (***) "، وتوصلت في النهاية إلى أن الغزو الثقافي والإعلامي قد أثر على اتجاهات الشباب، وأن المناخ الثقافي الذي يعيشه الشباب الجامعي ليس قادراً على حمايته من كثير مما يصله أو يفد إليه (5).

أما دراسة: زيتوني عائشة بية الموسومة بـ " تأثير الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين على إعادة إدماجهم اجتماعياً (****) - وكان ميدانها: المركز المتخصص لإعادة التربية بمدينة الحجار - عناية - الجزائر ". إذ تبين من خلال هذه الدراسة بأن رعاية هؤلاء الأحداث تمثلت في إيوائهم وأتاحت لهم فرص اكتساب معارف ومهارات لتأمين مستقبلهم المهني عند الخروج من المركز، وعلمتهم استغلال الوقت والنظام، والاعتماد بالنفس من خلال غرس الثقة في نفوسهم، وحثهم على أنهم أعضاء فعالين ومنتجين للمجتمع الذي يعيشون فيه، كل هذا من أجل التخفيف من بعض العوامل المؤدية للانحراف .

ومع ذلك فقد بينت الدراسة بأن هناك نقصاً في الإمكانيات المادية والبشرية تتمثل في:

- نقص تكوين المربين القائمين على عملية الرعاية / ضعف الوعي الاجتماعي بأهمية الرعاية وإعادة الإدماج، وهذان هما العنصران الأساسيان اللذان تركز عليهما مؤسسة إعادة التربية/ عدم التنسيق بين جهودات الأسرة والمركز / عدم التنسيق بين جهودات الأسرة والأخصائي النفسي / عدم التنسيق بين جهودات الأسرة والمربين .

وأخيراً لوحظ عدم التنسيق بين جهود الأسرة والمركز ومصلحة الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح (S.O.E.N.O) كل هذا وغيره جعلنا نعاني من صعوبة كبيرة في معالجة القضايا والظواهر المختلفة التي تنخر مجتمعاتنا.

ونظراً لخطورة الموقف فإنه بالإمكان اللجوء إلى موضوع من الأهمية بمكان يشغل بال الباحثين والمفكرين في مجتمعاتنا وهو " نظرة وقائية للأحداث والشباب من

الانحراف وكيف تستطيع الأمم والشعوب - خاصة الأمة العربية - مواجهة هذه الظاهرة ، ولذلك بإمكاننا التصدي لها من خلال عمليات :

الإصلاح والتربية والرعاية والدفاع الاجتماعي لحماية مجتمعنا من هذا الداء والوقاية منه وعلاجه ، ويمكن التركيز فيه على بعض المفاهيم الأساسية التي تخدم الموضوع مع عرض تصنيفات الانحراف ومعاييرها وأهم النظريات المفسرة له، والعلاقة الوثيقة الصلة بين الحرمان العاطفي والانحراف ، محاولين إبداء نظرة وقائية ممزوجة على الأقل بالرعاية الكافية لاتقاء شر وخطر هذه الظاهرة الجاثم على مجتمعاتنا .

أولا - مفاهيم مختلفة: يمكننا عرض أهم المفاهيم المرتبطة بالموضوع فيما يلي:

1- مفهوم الانحراف (Délinquance)

الانحراف هو الخروج عن السلوك الاجتماعي المألوف والمتعارف عليه في مجتمع معين، وإن لم يرد نص تجرمي عليه، وهذا السلوك يستوجب اللوم والازدراء من الغير دون أن تصل درجة اللوم إلى العقاب الجزائي⁽⁶⁾.

- مفهوم الانحراف والجنوح: وهي ترجمة لكلمة (Délinquance).

ويتضمن هذا المفهوم السلوك الذي لا يتماشى والمعايير المقررة داخل النسق الاجتماعي، ويرى " جولسون " أن الانحراف يظهر حينما يتجاوز الفرد حدود المعايير الاجتماعية التي تمثل جزءا من شخصية المجتمع والمعايير جزءا من الدوافع التي توجه أعضاء الجماعة الإنسانية، ولا يشعر الفرد بها إلا حين يتجاوزها بسلوكه العدواني الاجتماعي⁽⁷⁾. كما تم تعريف السلوك المنحرف من المعجم بأنه: السلوك الذي يتعارض أو يتصارع مع المعايير المقبولة اجتماعيا أو ثقافيا داخل نسق أو جماعة اجتماعية⁽⁸⁾.

ويعرف " كوهين " 1959 السلوك بأنه " السلوك الذي يعتدي على التوقعات التي يتم الاعتراف بشرعيتها من قبل المؤسسات والنظم الاجتماعية⁽⁹⁾ .

كما يرى " ميرتون " 1961 بأن السلوك المنحرف يشير إلى ذلك السلوك الذي يخرج بشكل ملموس عن المعايير التي أقيمت للناس في ظروفهم الاجتماعية⁽¹⁰⁾.

كما أن بول تابان P. TAPPAIN يرى بأن السلوك الانحرافي هو " ذلك السلوك الذي مهما استنكره الناس فإنه لا يدخل في نطاق السلوك الإجرامي ما لم ينص النظام الجنائي على ذلك"⁽¹¹⁾. ويلاحظ أن كل هذه التعريفات تركز على أن الانحراف سلوك غير سوي ولا يلقى قبولا اجتماعيا.

2- مفهوم الدفاع الاجتماعي Défense Social

يعبر هذا المفهوم عن السياسة الجنائية التي تستند عليها دراسة الجريمة والمجرم من خلال أساليب العلوم الإنسانية وفي ضوء مناهجها، وقد وضعت الجمعية الدولية للدفاع الاجتماعي عام 1955 تعريفا لهذا المفهوم يشير إلى أن الدفاع الاجتماعي هو رمز للسياسة الاجتماعية والجنائية المرتكزة على العلم التجريبي في تفهم كل من ظاهرة الإجرام وشخص المجرم أو الجانح بهدف الوقاية اجتماعيا من مسببات تلك الظاهرة ومعاملة المجرمين والجانحين معاملة جنائية إنسانية تكفل تأهيلهم للتألف الاجتماعي. وله مفهومان:

الأول: ما يؤدي إليه اللفظ وهو مجرد الحماية والوقاية الاجتماعية ضد الإجرام والانحراف

الثاني: المفهوم الاجتماعي الحديث الذي يقوم على أساس مكانة الإجرام والانحراف من خلال التركيز على الفرد والعناية بشخصيته والتعرف على عوام ودوافع إجرامه، والعمل على علاجه.

ولذلك يقوم هذا المفهوم الحديث على ركيزتين أساسيتين هما: التفرد والإنسانية⁽¹²⁾. ويعرف الدفاع الاجتماعي كذلك بأنه: مجموعة من المبادئ والقواعد التي تستهدف الدفاع عن المجتمع ككل والدفاع عن أفراد، كل على حدة بهدف تجنب معوقات التقدم وإزالة عواملها إلى أبعد قدر ممكن⁽¹³⁾ ويمكن التأكيد بالدفاع عن المجتمع ضد الجرم والانحراف يكون عن طريق الوقاية .

3- مفهوم الإصلاح: (Reforme).

ويعني ذلك التغيير في نموذج من تلك النماذج الاجتماعية أملا في الوصول إلى تحسينه ، وحركات الإصلاح تصحح الأوضاع الفاسدة من خلال تعديل في بعض النظم الاجتماعية دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير بناء المجتمع الأساسي. والمقصود بها هنا الإصلاح الاجتماعي، وقد يمتد إلى جوانب شتى في المجتمع، من إصلاح تربوي إلى إصلاح ديني... الخ، وحركات الإصلاح تاريخيا توالى على أيدي الأنبياء والمرشدين والقادة وأخذت صورا مختلفة من دينية واقتصادية واجتماعية، ومن أقوى الدعوات الإصلاحية المعاصرة في الإسلام دعوة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبد في مصر وعبد الحميد بن باديس في الجزائر، ولهذه الإصلاحات مظاهر كثيرة ومتنوعة في حياتنا حاليا⁽¹⁴⁾ .

وإذا أعطينا مثالا عن ذلك لدى بن باديس فإننا نجده قد اعتمد على عنصر التربية والتعليم كأساس لهذا الإصلاح ، وأن ركيزته الأساسية هي المربي والمعلم، وثمره ذلك مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة والتي توسعت من خلالها مدارس شبيهة بها على المستوى الوطني. وهدفه منها القضاء على الأمية، والتعليم الإجباري للذكور والإناث على حد سواء. مع التركيز على الشباب خاصة لأنهم يمثلون الجيل المستقبلي⁽¹⁵⁾.

ويمكننا إعطاء تعريف إجرائي لمفهوم الإصلاح بأنه عبارة عن حركة إيجابية نحاول من خلالها إصلاح بعض الأخطاء والممارسات في أي مجتمع من المجتمعات بالاعتماد على أهميتها في المجالات الدينية والتربوية من أجل تربية النشء والأجيال وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية من إصلاح اقتصادي واجتماعي بالاعتماد على السلطة السياسية التي تعد صاحبة القرار في قبول ودعم هذه الإصلاحات التي تساهم في إصلاح الفرد والمجتمع والنهوض بهما معا.

4- مفهوم التربية: (EDUCATION)

(أما كلمة رَبَّاهُ ^(٣) فتعني نَمَى قَوَاهُ الجسدية والعقلية والخلقية ⁽¹⁶⁾)

ومصطلح التربية يدل على عملية التشييط (خاصة للصغار) فكريا وخلقيا وتنمية القدرات العقلية داخل المؤسسة التعليمية وغيرها من المنظمات والمؤسسات المتفرقة للتربية .

وسوف نعرض هذا المفهوم أيضا لدى كل من دور كايم ومانهايم .

فمثلا: " دور كايم " يراه بأنه يقتصر على التأثير الذي تمارسه الأجيال الراشدة على تلك التي لم تنتهيا بعد للمشاركة في الحياة الاجتماعية، لذلك فهو يرى بأن التربية هي عملية التنشئة الاجتماعية المنظمة للأجيال الصاعدة .

أما " مانهايم " فيرى بأنها أحد الوسائل المشكلة للسلوك الإنساني كي يتلاءم مع الأنماط السائدة للتنظيم الاجتماعي. وهذه التربية تستوعب مظاهر الثقافة السائدة في المجتمع ⁽¹⁷⁾ .

كما أن هناك نظريات مختلفة لهذا المفهوم على أنه ذو دلالة خاصة عند استخدامه علميا فهو يشير إلى النمو الجسمي في البيولوجيا، والنمو النفسي لدى علماء النفس والنمو الاجتماعي لدى علماء الاجتماع الذين يضيفون له الدراسة الميدانية والتحليل والمقارنة ، ومهما تكن هذه المعاني التي تمنح لتعريف التربية فهي تطابق النمو والتنمية والتفكير والرعاية ولها معانٍ مختلفة، وفي عالمنا العربي فإن الشائع هو أن التربية تعني زرع الأخلاق وتهذيب الفرد من طرف أفراد المجتمع وقد عرفها " جون ديوي " بأنها « حاصل جميع العمليات والسبل التي ينتقل بها مجتمع ما سواء كان كبيرا أو صغيرا في ثقافته المكتسبة وأهدافه بقصد استمرار وجوده ونموه » ⁽¹⁸⁾ .

ثانيا - تصنيفات ومفهوم الانحراف من خلال المعايير:

قبل أن نعرض تصنيفات ومعايير الانحراف يجب أن نبين نوعي الانحراف، الانحراف النفسي والانحراف الاجتماعي.

أ- فالانحراف النفسي: يعني سلوكا يتميز بالعدوان والتعدي على الآخرين، وهذا يكون مضادا للجميع ويميل إلى تهديم الأشياء.

ب- الانحراف الاجتماعي: فهو الذي يمثل في حد ذاته خروجاً على أنماط معينة، ويعني به بعض العلماء بأنه سلوك محرم اجتماعياً⁽¹⁹⁾.

I - تصنيفات حالات الانحراف: تتم هذه التصنيفات بالشكل التالي :

1 - الانحراف الإيجابي والانحراف السلبي:

أ- الانحراف الإيجابي تبدو مظاهره من خلال التصرفات والأفعال الإيجابية الصادرة عن الحدث وما يميز هذا الانحراف هو قدرة الحدث على القيام بجرمه كالسرقة والضرب وغيرها وبالتالي فهو حدث منحرف من خلال كل التشريعات، كما أن هناك انحرافاً إيجابياً يتمثل في سلوك إيجابي له كالهروب من المدرسة أو الاعوجاج الخلقي الخ، لأن هذه السلوكات تعبر عن تصرفه وصادرة عنه ودليل انحرافه .

ب- الانحراف السلبي: ويتمثل في قيام الحدث موقفاً سلبياً مجرداً من السلوك الاجتماعي الشاذ، إذ يقوم به رغماً عنه وعن إرادته، وبهذا فإنه يعتبر منحرفاً في نظر القانون ويكون هنا في حاجة إلى رعاية وحماية اجتماعيتين، خاصة إذا كان يتيماً أو مهملاً وفاقداً لقواه العقلية وما شابهها .

2- الانحراف الجنائي والانحراف المدني.

أ- الانحراف الجنائي وهو ما يحدث من خلال ارتكاب جرائم.

ب- والانحراف المدني ويتصل بالحالة المدنية للحدث وتعد حالة

انحراف سلبي.

3- الانحراف القانوني والانحراف المرضي.

أ- الانحراف القانوني: يرتبط بالحالات التي تتناولها التشريعات -
تشريعات الأحداث - سواء أكانت ناتجة عن ارتكاب جرائم أو عن فقدان
الرعاية الأسرية للمنحرف.

ب - الانحراف المرضي: أن هذا النوع تحاول تشريعات الأحداث
معالجته ويمكن شفاؤه وعدم إدانته.
4- انحراف الجرائم وانحراف التشرد.

أ- انحراف الجرائم: يستند فيه المنحرف الحدث إلى ارتكاب جريمته
مثل القتل والنصب وخيانة الأمانة وغيرها.

ب - انحراف التشرد: ويرتبط بظروف المنحرف الاجتماعية. وما
يقوم به من أعمال غير متوافقة، ولكنها لا تصل إلى درجة الإجرام⁽²⁰⁾.

II- مفهوم الانحراف من خلال المعايير.

يتم ذلك من خلال ما يلي:

1- مفهومه من خلال المعايير الاجتماعية :

يرى معظم الباحثين بأن لفظ انحراف لا يرتبط بشيء خاص هو السلوك في ذاته،
بل في علاقة ذلك بصورة دائمة بالمعايير الاجتماعية المستخدمة في التقييم، بمعنى
التوقعات التي يتقاسمها أفراد المجتمع بالنسبة للسلوك الملائم، كما أن السلوك الذي
يتوافق مع المعايير الاجتماعية التي تنظم الفعل في موقف معين ، ولذلك لا بد من
أن نأخذ في الاعتبار درجة الخروج عن المستويات المعيارية الاجتماعية المتضمنة
لمفهوم السلوك المنحرف نفسه، وعليه فإن تقييم السلوك باعتباره منحرفا يتطلب ذلك
السلوك عن هذا النطاق أي أنه يمثل خروجاً جوهرياً عما هو مقبول ومناسب
ومتعارف عليه، وباختصار فإن السلوك المنحرف يعرف بأنه يعد مشكلة من قبل تلك
القطاعات التي تواجهه ومن قبل المجتمع كله، ومنه يمكن القول بأن الانحراف يعتبر
قضية نسبية تتفاوت من وقت ومكان لآخر.

2- مفهومه من خلال المعايير القانونية :

يمثل النماذج المحدودة من السلوك التي تشمل تلك الصور التي تشكل تطرفا في الخروج على المعايير الاجتماعية ، المتضمنة لضرر أو إساءة تلحق بالآخرين وربما تكون أيضا خطيرة على التنظيم الاجتماعي، كما يجب أن نعلم بأن العقاب الاجتماعي ينطبق على مجالات أشمل من السلوك عن تلك المجالات التي يشملها عقاب القانون. ولكي يكون الفرد منحرفا حقا لابد أن يتسم سلوكه بالخطورة التي تؤدي إلى احتمال قيام الفرد بارتكاب جريمة أو قد تكون الخطورة عامة أو خاصة تنذر بوقوع جرم وقد تكون الخطورة في وقوع الجريمة بذاتها في النهاية .

3- مفهومه من خلال الشريعة الإسلامية :

يعني الانحراف هنا الابتعاد عن الحق والاستقامة والوسطية التي يتميز بها الدين الإسلامي عن بقية الشرائع والأديان الأخرى، والمنحرف عنه هو الصراط المستقيم ، والصراط هو الطريق الذي لا انحراف فيه ولا اعوجاج نظرا لاستقامته، وهو دين الإسلام لأنه يؤدي إلى مرضاة الله ثم إلى الجنة لأنه الطريق الموصل لها، أما المنحرف فهو الضال والخارج عن منهج الله سبحانه وتعالى المتمثل في الدين الذي ارتضاه الله للناس أجمعين بما يتطلبه من أوامر ونواهي هدفها هو تنظيم أمور الناس في حياتهم⁽²¹⁾. وبصورة أخرى يتضح وأن المنحرف هو من يقوم بفعل المنهي عنه ويترك ما أمر الله سبحانه وتعالى به .

ثالثا: النظريات المفسرة للانحراف :

سوف نتعرض لقسمين من النظريات المفسرة للانحراف منها تلك التي تتعرض للتفسير الفردي للانحراف، والأخرى تتعلق بالتفسير الاجتماعي للانحراف.

1- نظريات التفسير الفردي للانحراف :

نحاول تناول بعض النظريات بصورة محددة خاصة وأنها تحاول تحليل سلوك الجانح من خلال البعد الذاتي للشخصية المنحرفة، وتركز على المنحرف كفرد قائم بذاته، مبينة ما هي الأسباب التي أدت أو دفعت به إلى الانحراف ويمكن عرض أهمها فيما يلي:

أ- مدرسة التحليل النفسي والسلوك الجانح:

يشير فرويد إلى أن الجانح هو من يرتكب أفعالا ضد المجتمع ليحصل على العقاب، ويقوم بذلك وهو مدفوع بمشاعر ذنب قوي ناتج عن أنا أعلى قاس يتطلب العقاب، وأن سبب نشأة هذا الأنا الأعلى هو فشل عقدة أوديب، نظرا لتعلق الطفل بأمه ومعاديا لأبيه، ولذلك فإن هذا الأنا الأعلى يتميز بالانتقام والعنف، بينما في الأصل يجب أن يتميز بالرفقة والتقدير والتشجيع، ولذلك فإن الجانح حسب نظرة فرويد مدفوع في أفعاله بالبحث اللاواعي عن العقاب. غير أن جميع هذه الدوافع مكبوتة ولا يعي الإنسان إلا آثارها وعواقبها المؤلمة في النهاية .

كما أن فرويد وبعض أتباعه أمثال باش / وكات فريندلاند روليبوفيسي **PACHE –KATE FRIENDLANDER.LABOVICI** فسروا لنا ظاهرة التكرار عند بعض الجانحين الفاشلين الذين لديهم رغبة نحو السجن، مما يبين وأن المنحرف يقوم بسلوك معين كي يعاقب، وعندما يسجن يصبح هادئا وهذا لأن العقاب في تقديرهم يُسكت صوت الأنا الأعلى، وعند خروجه من السجن يتحرك الأنا الأعلى من جديد طالبا العقاب وحينها يستجيب الجانح دون تردد ويقوم بسلوك ضد المجتمع ثم يعاقب مرة أخرى وهكذا يتم ترسيخ هذه العملية التي يقوم بها هؤلاء المكررين وتكون في صورة الشكل التالي:

[مشاعر ذنب - سلوك عدواني جانح - عقاب - مشاعر ذنب] وهكذا تبقى هذه الحلقة المفرغة على الرغم من أن هذا الافتراض لا ينطبق على جميع الجانحين لأنهم يفضلون أن يكونوا طلقاء وأحرارًا .

وقد نحت ميلاني كلاين **MELANIE KLEIN** منحى فرويد، مبينة أن الجانح مدفوع بأنا أعلى عنيف وهمجي إلا أنها تخالفه في أن الأنا الأعلى سابق لعقدة أوديب، ويكون في السنة الأولى من العمر.

وباختصار فإن هذا الإطار التفسيري الذي تقدمه لنا ميلاني كلاين يسلط الضوء على طبقات عميقة من شخصية الجانح ويعكس لنا ما يعتمل فيها من صراع، مما يبين وأن هناك قناع من الجمود العاطفي واللامبالاة التي يتستر الجانح وراءها

ويقدمها أمام الآخرين فهو يخفي من ورائه شخصا قلقا مذعورا من ميوله التدميرية خائفا من فشله في الحصول على الحب المطلوب، ولذلك يجب التركيز في هذه الحالة على عملية الإصلاح انطلاقا من معرفتنا لشخصية الجانح⁽²²⁾، وهذا بالإضافة إلى عملية الإصلاح التقليدية التي تستند إلى عنصري الترغيب والترهيب .

ب - نظرية المدرسة الكندية في فهم السلوك الجانح

ويمكن التعرض لأهم عالم يمثلها وهو " مايو " الذي انطلق في عرضه لفئات الجانحين بأن انحرافهم هو من نتائج علم النفس المرضي بناءً على رأيه وميز بين فئتين :

الأولى: تضم مجموعة الأعصاب [جمع عصاب] التي لا تحرم الأنا من تماسكه ونشاطه ولو بصعوبة.

الثانية: تضم مجموعة الأمراض العقلية، وهنا ينهار الأنا كليا، ويتم فقدان السيطرة على السلوك ويصبح الشخص نرجسيا، ويكون لديه التواء في فهم الواقع .

كما يشير هنا إلى أن ملاحظة السلوك الجانح تسمح حسب وجهة نظره إلى تصنيف المنحرفين إلى فئتين أساسيتين:

- إذ أن ما يقابل العصاب عند فئة المنحرفين الذين يتمكنون رغم جنحهم الدوري من أن يخفوا انحرافاتهم، ويبقون على اتصال وعلاقة بالمجتمع من خلال إقامة علاقات وثيقة مع غيرهم، ويحاولون الاندماج في العمل رغم التوترات والصعوبات التي تشوب ذلك .

- بينما الفئة المقابلة للذهان فهي مكونة من جانحين مكررين بصورة دائمة، ويعتبرون من الزبائن المعتادين على السجون أو المؤسسات العقابية، وهؤلاء نجد أن سلوكهم يعتبر معاديا للمجتمع، ومن الصعوبة بمكان إيجاد حل لهم أو محاولة تحريرهم من وضعهم⁽²³⁾.

ج- نظرية المدرسة البلجيكية في فهم السلوك الجانح:

يعتبر ديبويست CHRISTION DEBYST من أشهر ممثلي هذه المدرسة، وربما تعتبر مساهمته شبيهة بما قدمه فرويد Freud في علم الأمراض النفسية من حيث الأهمية، وقد ركز على عنصر هام وأساسي تمثل في نظام العلاقات الذي يربط بين الإنسان والآخرين، بمعنى أن الجانح أي الضحية، وأن المجتمع وسلم قيمه هي الموجهة لسلوكه، وهذه نقطة مهمة خاصة إذا علمنا بأن خطورة الجانح تتحدد في علم النفس الجنائي انطلاقاً من مدى الارتباط الإيجابي بين الجانح والآخرين، إذ أنه بتراخي هذا الارتباط أو تحوله إلى ارتباط عدائي بالآخر والمقصود به المجتمع، يكون الجانح حينها في وضع يجعله خطيراً جداً إذ بإمكانه القيام بأفعال منافية ومعارضة للمجتمع⁽²⁴⁾.

تقييم عام لنظريات التفسير الفردي للانحراف

بالنسبة لمدرسة التحليل النفسي يبدو أنها تتحدث عن جانح أو منحرف نموذجي، أي بصورة عامة ما هو عام عند الجانحين أو بعضهم غير أن المنحرفين أنواع متعددة لها أنماطها الخاصة بها رغم أوجه الالتقاء والتقارب فيها كما أنه يجب علينا أن نفهم كل منحرف أو فئة من المنحرفين ونتعامل معهم وفقاً لخصائصها وعلاقاتها وقيمها وموقعها في المجتمع كما أنه لا يجب نسيان أن هذه النظرية أهملت بُعداً أساسياً وهو البعد الاجتماعي، فإذا كانت هناك ضرورة ديناميكية الشخصية والقوى النفسية فإنه لا بد أيضاً من ضرورة اشتراط البيئة المجتمعية وقواها المتفاعلة⁽²⁵⁾.

أما بالنسبة للمدرسة الكندية فإنه لا يمكن التركيز على الجانح وعلاجه بل يجب الانتقال أيضاً إلى علاج المحيط الذي جعله رهينة لديه ، وبالتالي تكون عملية الإصلاح ممكنة .

ورغم أن " مايو " حاول إبراز عنصر رئيسي من أبعاد عملية التطور نحو الانحراف، والمتمثلة في عملية الوصم التي تتم في جو من العلاقات السلبية والعدائية بين الجانح ومحيطه، غير أنه في ذلك كان أسير إطار ذاتي إذ لم يعط الأهمية اللازمة للدور الذي يلعبه المحيط ، ووظيفة السلوك الجانح فيه كذلك⁽²⁶⁾.

2- نظريات التفسير الاجتماعي للانحراف

هناك العديد من النظريات التي تهتم بالانحراف فمنها التي تعيده إلى أسباب بنيته تعود إلى المجتمع، كالنظرية الجغرافية، أو التي تحاول ربطه بعوامل بيئة طبيعية، وكذلك المدرسة الاجتماعية الفرنسية التي تركز على أن الانحراف هو ظاهرة طبيعية توجد في كل المجتمعات، سوف نورد بعضها في التالي:

أ- الاتجاه الجغرافي والأيكولوجي

بالنسبة للاتجاه الجغرافي فإن ما للمناخ من درجة حرارة ورطوبة وتغيرات في الطقس وغيرها أهمية كبرى في ربطها بالبيئة على اعتبار أنها عوامل مسببة للسلوك الإجرامي.

ويعتبر سروكين P.SROKIN من الأوائل الذين ركزوا وعددوا لنا أمثلة هامة عن العناصر التي تدخل ضمن البيئة الجغرافية من سطح وتضاريس وتوزيع ماء ونبات وحيوان وتغيرات فصلية زلازل الخ ... كلها تتشأ وتتغير بصورة مستقلة عن وجود الإنسان ونشاطاته المتعددة، وهذا في مقابل العناصر الإنسانية الاجتماعية، التي تتغير نتيجة وجود نشاط إنساني، كما لا يجب أن ننسى بأن التغير في معدل حدوث بعض مظاهر الانحراف والجريمة يتم بتغير المكان من خطوط العرض وبالقرب أو البعد عن خط الاستواء ، ولا شك أن نظرية " مونتسكيو " الذي ألف كتاب أسماه - روح القوانين - يقول فيه بأن نسبة الإجرام تزداد عند الاقتراب من القطبين، ولربما أهم الدراسات التي نشرت أخيرا حول هذا العامل الجغرافي هي إشارة لما كتبه "كورلي" ذاكرة أن الجريمة والجناح يمكن ربطهما بغاز سماه غاز الآران (ARAN) الذي يوجد بالغلاف الجوي، مشيرا إلى تأثيره على الأفراد الذين يصنفهم إلى فئتين: الأولى: تميل إلى الانتحار عند تركيز الغاز.

والثانية: تميل إلى القتل وذلك نتيجة تأثير فعل هذا الغاز (27).

وبالنسبة للاتجاه الايكولوجي فإننا نلاحظ فيه أهم دراسة أمريكية ركزت على عصابات الأحداث بمدينة " شيكاغو " الأمريكية عام 1926، إذ قام العالم " ثراشر Thrasher " بدراسة اجتماعية ايكولوجية لمناطق سكنية تشمل حوالي 1313

عصابة وتضم أكثر من 25 ألف من الشبان الجانحين في أحياء مدينة " شيكاغو " ووصف لنا العالم السمات الاجتماعية والطبيعية لهذه المناطق وأطلق عليها منبع تفريخ الأحداث المنحرفين، وما دعم ذلك أيضا دراسات كليناردشو SHAW الذي ركز على الأحياء، واختلاف نسبة الجريمة من حي لآخر، وقام بمقارنة هذه الأحياء ببقية أجزاء شيكاغو، وبيّن بأن هذه الأجزاء السكنية تتميز بسمات اقتصادية واجتماعية وسكانية معينة، واعتمد طريقة الخرائط الموقعية SPOT MAP لبيان مكان إقامة الأحداث الجانحين الذين بلغ عددهم (55998) حدثا وثبت جنوحهم بصورة رسمية لدى محاكم الأحداث خلال سنوات 1900 – 1917⁽²⁸⁾. ولا يمكننا على الإطلاق الإنكار بأن الظواهر الجغرافية الطبيعية لها علاقة بالإجرام والجنوح، ولكن ليست هي السبب الوحيد، بل هي ضمن العوامل التي تساهم مع غيرها في تقديم - على الأقل - تفسير تكاملي للظاهرة الإجرامية، ومع ذلك فقد لفتت هذه المدرسة أنظارنا إلى أهمية الظروف الطبيعية في مجال الجريمة، التي تمثل فرعا من فروع دراسة البيئة التي لها بالضرورة تأثير دافع للجريمة والانحراف⁽²⁹⁾ وهذا مهم جدا .

ب- الاتجاه الاقتصادي

لقد تم الاهتمام بالبواعث الاقتصادية التي قد تكون سببا في السلوك الانحرافي، ومن أهم المهتمين بهذا نجد دراسة لأكسان - LACASSAGNE - التي ركز فيها على الفصول والمواسم، وتفاوت الجريمة ارتفاعا وانخفاضا، وبيّن أعلى نسبة للانحراف تقع خلال مدة 06 أشهر من السنة، وقد أرجع ذلك إلى وجود بعض الظروف الاقتصادية المصاحبة لهذه الشهور من زيادة الطلب على بعض السلع المعيشية، والبطالة وغيرها .

كما أن بعض الدراسات الاقتصادية في نفس المنحى ركزت على تأثيرات الأزمات الاقتصادية على نسبة الإجرام في أمريكا غير أنها انتقدت كثيرا لأن الإجرام قد يكون ويزداد حتى في فترة الرخاء الاقتصادي وهذا ما ظهر خلال بعض الدراسات بالولايات المتحدة الأمريكية .

كما أن هناك من الدراسات الكثيرة التي حاولت ربط الجريمة بالفقر، إلا أنها لم تنجح أيضاً، بل وقد أعقبتها دراسات أخرى بينت بأن العلاقة بين الجريمة والفقر ضئيلة أو قد لا تكون علاقة بينهما على الإطلاق، وهذا ما أتضح من خلال دراسة العالمين الأمريكيين هيلي HEALY وبرونر BRONER . وكذلك دراسة الطبيب الإنجليزي جورينج GORING وغيرهم من العلماء والباحثين الذين أثبتوا العكس. كما أن هناك دراسات تعرضت للعلاقة بين الجريمة ونوعية المهنة كذلك التي أجراها العالم الإيطالي بونجييه " BONGER " وأظهر فيها بأن الجرائم في إيطاليا تصل ذروتها بين المهن التجارية بوجه عام. وتنخفض كلما اتجهنا إلى مهن الزراعة والصناعة والحرف اليدوية إلى أن تصل إلى أدنى مستوى لها عند أصحاب المهن الفكرية ، ومن الدراسات التي حاولت دراسة العلاقة بين الجريمة وظاهرة استخدام الأطفال وتشغيل النساء والبطالة، فقد تبين وأن البطالة في مقدمة هذه الظواهر الاقتصادية المتعددة، مما يبين بأن العمل هو المنافس والعدو للدود للجريمة كما قال الفيلسوف الفرنسي جبرائيل تارد - TARD - وقد بين الباحث بونجييه BONGER كذلك بأن البطالة قد تؤدي إلى الإدمان على المخدرات والكحول ، وقد أظهرت الإحصائيات الجبائية الأمريكية بأن نسبة البطالة بين السجناء كبيرة جداً قبل دخولهم للمؤسسات العقابية ، أو مؤسسات إعادة التربية⁽³²⁾ ليس هذا فقط بل وهناك أيضاً علاقة بين البطالة وبعض أنواع الجرائم المرتبطة بها مثل جريمة السرقة والتشرد⁽³⁰⁾ وغيرها التي تقضي كلها إلى الانحراف.

ج- الاتجاه الاجتماعي:

إن غالبية الدراسات العلمية في أسباب ومسببات الجريمة لا تخرج عن الإطار الاجتماعي والثقافي العام وهذا رغم الخلاف بين علماء الاجتماع وأطباء الأمراض العقلية، ومع ذلك فكل العلمين يستندان إلى أرضية واحدة إذ يكاد يكمل أحدهما الآخر خاصة فيما تعلق بتفسيرهما لمفهومي الشخصية والثقافة، إذ يرى أحدهما أن شخصية الفرد تتكون لتنتهي في الثقافة العامة للمجتمع ويرى الثاني أن الثقافة تبدأ في المجتمع لتنتهي في الشخص ذاته باعتباره هو محور السلوك الاجتماعي .

وقد يكون الاتجاه الاجتماعي في تفسيره للسلوك الإجرامي على خلاف مع اتجاهات أخرى إلا أنه يعد الأكثر شيوعاً والأوفر نتاجاً والأكثر معرفة لكافة ظروف وأسباب السلوك الإجرامي، لأنه يقوم على اعتبار الجريمة ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد اجتماعية معينة.

وانطلاقاً من ذلك فإن ميرتون - R. MERTON - يرى بأن السلوك الجانح لا ينشأ من خلال دوافع فردية للخروج عنه قواعد الضبط الاجتماعي بل تشكل جنوح اجتماعي من خلال النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشأته وتطوره ، وقد أضاف ميرتون MERTON بأن هناك عنصرين أساسيين في ثقافة المجتمع وتنظيمه الاجتماعي :

الأولى: اشتماله على الأهداف التي ترسمها ثقافة الفرد والمجتمع .

والثاني: التركيب الاجتماعي الذي يتيح للأفراد تحقيق أهدافهم .

إذ يحدث خلل في التوازن بين الأهداف ووسائل تحقيقها يتعرض المجتمع إلى حالة اضطراب وعدم تنظيم واستقرار. ومن رأي " ميرتون " كذلك أن هذا الانحراف عن السواء الاجتماعي يتم من خلال إحدى العمليات الخمسة التالية: عملية الانتماء / الابتكار / التعلق بالطوقس / الانسحاب / وعملية الثورة ويركز على الابتكار بأنه أهمها وأكثرها انتشاراً لأن الفرد هنا يحاول ابتكار وسائل غير مقبولة ومشروعة من أجل تحقيق أهدافه ، وإذا ما فشل فإنه ينسحب من هذا الواقع ويقترب الإدمان والعقاقير المخدرة من أجل التعويض.

أما العالم سذرلاند " SUTHERLAND " فإنه يوضح لنا بأن التفكك الاجتماعي هو السبب الأساسي للسلوك الإجرامي وقد أوضح هذا في كتابه " مبادئ علم الجريمة "، والمقصود بالتفكك الاجتماعي هنا هو صراع أو اضطراب أو افتقار إلى الإجماع يحدث في جماعة أو جماعات أو مجتمع ويؤثر على سلوكياته وعاداته الاجتماعية وربما على نظمه وضوابطه الاجتماعية تجعل منه صعوبة كبيرة في الأداء الوظيفي المنسجم والذي لا يمكن تحقيقه في هذه الحالة.

بينما يرى شو C.SHAW بأن الجريمة والجناح هي نتاج توسع المدينة وتطورها، وبالتالي تكون عوامل مثل الظروف السكنية السيئة / الازدحام وانخفاض مستوى المعيشة وغيرها من العوامل التي تؤثر على سير نمط الحياة ، مما يؤدي في النهاية إلى تفكك الأسر وظهور عصابات جانحة، وقد يكون هذا انعكاسا أو صورة للصراع الأسري ، وهناك من العلماء من يرى بأن هذه العوامل كلها ما هي إلا مظاهر للتفكك الاجتماعي وإذا نظرنا إلى رأي سيللين "SELLIN" نجده يميز بين معايير السلوك نتيجة للصراع الثقافي الذي يعانيه الجانحون ، وقد أعطاه الباحث صورا مختلفة تمثلت في: -

- الصراع الثقافي نشأ عند تصادم قيم وثقافات مختلفة كما هو حال مهاجر إلى مكان جديد.

- الصراع الثقافي عن التفاوت الاجتماعي المميز لثقافة المجتمع الأمريكي .

أما الصورة الثالثة كما يراها ورث " WIRTH " فهي صراع ثقافي يؤدي إلى الجناح نتيجة حصول الفرد على نسقين متصارعين من القيم في آن واحد، إذ يصبح قلقا ولا يشعر بالاطمئنان يؤدي إلى جنوحه وعموما يمكن الإشارة إلى أن الاتجاه الاجتماعي يقوم على اعتبار الجريمة عبارة عن ظاهرة اجتماعية غير أنها ظاهرة مرضية تعمل ضد المجتمع وتضر بمصلحة أفراده.

وكانت العلوم الاجتماعية لا تزال تفتقر إلى إطار علمي متكامل يقدم لنا نظرية سببية فعلا لتفسير السلوك الإجرامي أو الانحراف بصورة عامة، فإن هذا لا يمنع من قيام مجموع من الباحثين والدراسات من تقديم تفسيرات نظرية جزئية، وليست نظرية متكاملة⁽³¹⁾، ومع ذلك فهي جهود معتبرة عالجت مشكلة الانحراف حسب وجهات نظر معينة ومتعددة .

* تقييم عام لنظريات التفسير الاجتماعي للانحراف

بالنسبة لنظرية ميرتون " MIRTON " فإنه رغم أهميتها فإننا نجده قد أعطى تفسيراً عاماً لظاهرة الانحراف تاركاً بعض الهفوات خاصة عن تنوع الظاهرة

ومستوياتها، لأن الانحراف يتخذ العديد من الأشكال تتفاوت من حيث شدتها واتجاهها وخطورتها، كما أنه تجاهل البعد الشخصي لظاهرة الانحراف ، وذلك في إشارته إلى عدم إمكانية إرجاع السلوك الجانح لعوامل نفسية مرضية محضة وتركيزه كذلك على البعد الاجتماعي ، غير أنه لا يمكن فهم الظاهرة من خلال البعد الاجتماعي بمعزل عن غيره من الأبعاد.

أما بالنسبة لنظرية سذرلاند SUTHERLAND المسماة بنظرية الترابط الفارقي : إذ قدم إسهاما مهما من خلال دراساته للتدرج نحو الانحراف والابتعاد على العالم المتكيف وسعيه في ذلك إلى ألا يصل إلى مرتبة الاحتراف ، وعلى الرغم من أهمية ما قدم إلا أن لديه بعض الثغرات تتمثل في الآتي⁽³²⁾:

- الدوافع الشخصية للانتماء إلى جماعة جانحة، وهذا دليل التسرع دون التعرض لجميع مستويات الظاهرة .
- وجود جماعات ذات معايير تشجع على الانحراف، وهذا أيضا غير كافٍ بل يجب علينا معرفة أسباب وجود هذه الجماعات ولماذا تستمر وما هي وظيفتها في بنية المجتمع.

رابعاً: الحرمان العاطفي والانحراف

إن للحرمان العاطفي علاقة وثيقة بالانحراف ولهذه العلاقة أبعاد مختلفة خاصة وأنها تعكس لنا التفاعل بين المشكلة النفسية والأسرية والاجتماعية.

لم يكن هناك بد من أن العديد من الدراسات بينت العلاقة بين الحرمان والانحراف خاصة دراسة " بولبي " عن العلاقة بين الحرمان من حنان الأم والسرقة ، كما أن معظم الجانحين يعانون من الحرمان بصورة دائمة أو مزمنة لأنه يمثل قوة فاعلة لآلامهم المعنوية التي تدفعهم بالضرورة إلى السلوك الانحرافي.

ولهذا الحرمان مستويات متعددة : 1- الحرمان الكلي 2- الحرمان الجزئي 3-

النبد العاطفي من الأهل.

1- الحرمان العاطفي الكلي: يفقد الأطفال فيه حنان الأم، ويترك آثارا سيئة جدا ودائمة على نموه جسميا وعقليا وعاطفيا واجتماعية، ورغم الاضطراب الظاهر عليها

واتصافهم بالتخلف من ناحية نموهم إلا أنهم لا ينحرفون أو لا يقومون بالسلوك الجانح إلا في فترة المراهقة نتيجة اكتسابهم لقوة تمكنهم من القيام بالأفعال الجانحة، وعند كبرهم نجدهم يخافون من متطلبات الحياة وصعوباتها، ويستجيبون في الغالب بشكل انقيادي، وهم في تبعية تامة لغيرهم لأنهم لا يتمكنون من الاستقلال الذاتي والانطلاق في الحياة، وحتى في حالة السلوك الانحرافي فهم في تبعية لمتزعمي العصابات والجانحين المحترفين .

2- الحرمان العاطفي الجزئي: بالرغم من العلاقات الأولية مع الوالدين في مرحلة الطفولة وإيجابيتها ودعمها لبناء الشخصية السليمة، إلا أنه قد يتبع ذلك انهيار كلي أو ربما جزئي لهذه العلاقات والطفل في حاجة لها، وفي الأغلب يحدث الحرمان الجزئي في فترة الكمون ويترك آثارا واضحة على توازن وتكيف الشخصية في المستقبل، ويتوقف ذلك مثلا على عامل السن التي حدث فيها الحرمان فكلما صغرت زادت الأخطار بالشخصية بصورة اكبر وأثرت بالتالي على العلاقة بين الطفل وأبويه التي كانت سابقا قبل الحرمان، ونتيجة للعلاقة السلبية والصراع أي التذبذب بين الحب والكره، أدى ذلك إلى آثار خطيرة من ناحية التوازن العاطفي والتكيف الاجتماعي، وقد تأخذ العلاقات طابع الجفاء بين الطرفين الأبناء والأولياء كما يؤدي إلى قلة الاهتمام بالطفل وربما التخلي عنه تماما ^(Δ) ومن هنا تتدهور الأوضاع نتيجة الخلل بين الطفل وأسرته على سبيل المثال وهذا ما تم الإشارة إليه سابقا في الخلل العلائقي إذ لم يعد هناك تفاعلا بين المشكلة النفسية والمشكلة الأسرية وكذا الاجتماعية .

3- النبذ العاطفي من الأهل: في هذه المرحلة يبقى الحدث مع أهله وتبقى أواصر العلاقة موجودة حتى ولو كانت سلبية، ولا يبتعد عنهم إلا نتيجة حدوث صراع قوي وفي سن متقدمة قد تكون مع إطلالة سن المراهقة أو قبلها بقليل، وما يزيد الوضع سوءا هو إهمال الأسرة للطفل وفقدانه للاهتمام، وبالتالي يعيش في توتر وقلق دائمين مما يؤدي إلى خيبة أمله في أهله، وغالبا ما يكون ذلك في أسر ذات سمعة طيبة ومتماسكة ظاهريا وسمعتها الاجتماعية كبيرة، إلا أننا نجد أن عدم

تكيف الطفل الحدث الذي يعاني من النبذ ، ويتضح لنا في هذا المجال الإشارة إلى أن النبذ انصب على ابن دون غيره من الأبناء.

وعموما قد ينساق ويستجيب للنبذ المبدئي وهذا من خلال تصرفاته وأفعاله التي تصبح مبررا لهذا النبذ ، مما يؤدي في النهاية إلى تفاقم الوضع وانهيار العلاقة ، وقد يكون النبذ في أسرنا على شكل تحالفات بين طفل وأمه ضد الوالد الكبير في السن أو المريض أو في تحالف الوالد مع مجموعة من الأبناء ضد الوالدة - الأم - إلى غير ذلك وكل هذا نتيجة للتفكك الأسري الذي يحصل نتيجة صراعات مختلفة نتيجة الإهمال⁽³³⁾ أو أن هناك سوء تكيف اجتماعي تعانيه الأسرة اجتماعيا في الحي أو المدينة التي تقيم فيها .

وبصورة عامة نجد أن هناك مجهودات تبذل في هذا الاتجاه ومنها على سبيل المثال العالمان واد وآل " WADE ET EL " اللذان قدما لنا برنامجا علاجيا مكثفا لمساعدة العائلة على تجاوز أزماتها ومشكلاتها، إذ اعتمد على استراتيجية للتدخل من أجل حماية هذه الأسر التي لها أطفال منحرفون، بالاعتماد على بعض العوامل والأسس فيما يلي^(ΔΔ):

أ- إنشاء مصالح للتدخل المكثف في مدة زمنية محددة في العائلة التي يوجد بها شاب يعاني من سلوك انحرافي.

ب- التدخل الخاص بالعائلة على شكل نسق خاص بالأداء والوظيفة بالأسرة التي تعاني من عدم التأقلم والتكيف مع المحيط والمجتمع.

ج- إنشاء فرق للتوجيه وإعطاء الاستشارة للجنسين ولذوي الأصول الواحد في العائلة.

د- تدخل الأجهزة والمختصين عند الحاجة لمساعدة العائلات في مجالات مختلفة خاصة التي تعاني من أزمات تتعلق بالطلاق بين الزوجين أو إعادة الزواج لأحد الوالدين أو موت أحدهما موتا طبيعيا⁽³⁴⁾.

وعموماً فإن هذا البرنامج قدم الكثير للعائلات التي تعاني من أزمات نتيجة انحراف أبنائها بسبب نقص الحنان والحرمان العاطفي بالإضافة إلى الظروف الأخرى.

خامساً: مواجهة الظاهرة الانحرافية

يؤكد علماء النفس على أن ما يمر به الإنسان في مراحل طفولته خاصة المبكرة من تجارب مؤلمة ، تؤدي إلى أن تجعل صاحبها مهياً للانحراف إذ نجد أن " فرويد " مثلاً يرجع الاضطرابات النفسية عند الرشد إلى صراعات لم تحصل في الطفولة، كما نرى أن أتباعه يرون بأن الاضطرابات التي تصيب الطفل في صغره من خلال العلاقة مع والديه من أهم العوامل المؤدية للانحراف فيما بعد أي خلال مراحل المراهقة والرشد وحتى الشيخوخة .

بينما يرجع السلوكيون نظرتهم إلى الاضطرابات النفسية بأنها سلوك مكتسب من البيئة بفعل ارتباطات مؤلمة ⁽³⁵⁾، وأن أنماط التفاعلات السلوكية في محيط الأسرة هي المسؤولة عن نمو الفرد بحسب شدة هذه التفاعلات وتكيفها . ويمكن اعتماد بعض الآليات لهذه المواجهة .

1- الحل الفكري والأخلاقي

إن فكرة الإصلاح والتغير في المجتمع عن طريق الدين هي فكرة أساسية، ولكن الانحراف والتطرف يكون من خلال الوسيلة والأسلوب، إذ هناك بعض المؤسسات والأحزاب وحتى الأفراد تسعى إلى المس بالمعتقدات الدينية والاستهزاء بالقيم الاجتماعية والأخلاقية وهذا شيء مهم، ولذلك فإن التوجيه الديني يتطلب الوقاية لأنها أساس العلاج، من خلال الرد على هذه الانحرافات حتى لا تؤدي إلى التطرف .

ولا شك أن ضعف الوازع الديني لدى الكثير من الأحداث والشباب - عند الشباب العربي ومنه الجزائري - يكون السبب الحقيقي في انحرافهم، وبعدهم عن الهداية، إذ يسعون لتحقيق رغباتهم ونزواتهم. وقد أتضح بأن معظم مرتكبي العنف نسبة هم الذين لا يلتزمون بأداء الفروض الدينية بصورة منتظمة، وبالرغم من ذلك فهم يشعرون بأنهم متدينون .

ومن المعتاد أن المسلمين رُحماء فيما بينهم وأشداء على الكفار وإذا استشرى العنف بينهم فهو بالضرورة أصبح بعيد عن الكفار وهذا خطأ فادح ، خاصة وأن الإسلام وجه الدعوة لغير المسلمين لمناقشة قضايا المجتمعات بصيغة الرحمة والتعاون والصفاء⁽³⁶⁾ ، أي أن المسلم يُسالم من يُسالمه ويتعايش مع غيره بالمودة ، إقتداءً بالحديث النبوي الشريف " المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه " (T).

2- الحل الاجتماعي والاقتصادي

يجب أن يتوفر عنصران هامين وهما: أ- العدالة الاجتماعية / ب - تكافؤ الفرص.

إذ أنه بعدم تكافؤ الفرص في العمل بين الشباب نتيجة التمييز والمحسوبية يكون ذلك مدعاة إلى التطرف من الذين لا يحصلون على عمل وهم مؤهلون له ، مقابل حصول البعض من غير المؤهلين علميا وتربويا على ذلك ، كما أن للموضع الاقتصادي دور في التأثير على تماسك الأسرة وأمنها خاصة عند تشغيل الأطفال في سن مبكرة ، لأن هذا يعد عنفا اقتصاديا وسببه هو الفقر والحرمان والتهميش، والمقصود هنا ليس الفقر لوحده بل ما يصاحبه من ضغط نفسي وصراع، يجعل الفرد يعاني من حرمان نفسي أمام بقية الأفراد الآخرين، وبالتالي فإن كل ذلك يؤثر سلبا على المشاريع المنجزة وفشلها ومن خلالها تنهار المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

3- الحل السياسي والأمني

إذ يرتبط الأول بانتهاك حقوق الإنسان، وإساءة استعمال السلطة وتسلطها وعدم جدوى الأحزاب السياسية على اختلافها وقيامها بدورها المنوط بها^(TT). كما أن الأمن ضروري للإنسان خاصة الأمن النفسي الذي يعد الشرط الأساسي للجميع ، لأن الاطمئنان ضروري للفرد في مختلف مراحل عمره ، وبالتالي فهو لا يستطيع ممارسة حياته العادية بصورة سليمة⁽³⁷⁾ إلا إذا كان يتمتع بالأمن والاطمئنان.

سادسا: أساليب الوقاية من الانحراف

يمكن التركيز في هذا الجانب على مجالات متعددة منها الأسرة / العمل / المدرسة / الترفيه / الجهد العام للناس :

1- في مجال الأسرة: ويتمثل دورها في ما تقوم به من حياة زوجية وتطبيع اجتماعي وتنشئة اجتماعية، كلها لا بد أن تتماشى وما يسود من أفكار داخل المجتمع وإلا حدثت العديد من المشكلات خاصة نتيجة الصراع بين الأولاد وعصرهم والأولياء ونظرتهم انطلاقا من الماضي وما عاشوه في نطاقه مما يتطلب تجديد الأفكار وتكيف متطور للإعداد والتدريب في المدرسة للأبناء، ومحاولة تقديم برامج إعلامية وتنقيفية تتكلم عن التوافق الزوجي وأهمية الاختيار، ودور الأسرة في ذلك إضافة إلى تعليم الأبناء الأخلاق الفاضلة عن طريق الإرشاد والتوجيه المباشرين للأباء والأمهات .

ولا شك أن لدور مراكز الأمومة ورعاية الطفولة أهمية في ذلك ، وهذا الجانب الوقائي يجب تعميمه على كل الأسر، حتى يتم توعية الأولياء بضرورة تنظيم النسل والاهتمام بالأسرة، وتنقيفها ومحاربة الأمية لأنها تعبر عن التخلف ، خاصة وأن معظم المنحرفين أميون وأن آباءهم وأمهاتهم أميون كذلك. ولم يجدوا بدا من تقديم الحماية والرعاية لهم نظرا لجهلهم وعدم وعيهم بمتطلبات الحياة الثقافية والاقتصادية (38) خاصة. والمطلوب ما يلي:

أ- بناء الأسرة في أساس تكوينها بناء سليما.

ب- التعاون بين الزوجين على تربية الأبناء وقيام الزوجة برعايتهم ورعاية زوجها على ألا يكون ذلك مانعا لعملها في حال وجود فراغ في الوقت عندها إذا وجدت حاجة لذلك.

ج- حسن المعاملة من طرف الوالدين للأبناء ولا بد من إشعارهم بذلك وعدم تفضيل بعضهم على بعض - وقد أظهرت بعض النظريات عواقب ذلك كما أوردنا سابقا - .

د- أن تكون لهم قدوة ومثالا يُحتذى به كما نعتقد نحن أن قدوتنا هو الرسول صلى الله عليه وسلم في أعمالنا وسلوكنا وممارساتنا في كل الأمور .

ه- التوافق والانسجام العام بين الوالدين لكي يؤثر ذلك على الأولاد من أجل تربيته تربية فاضلة مبنية على الإخلاص والمحبة الصادقة .

2- في مجال المدرسة: للمدرسة دور هام في تربية الأبناء بعد دور الأسرة، إذ يمكنها المحافظة على صحة التلاميذ والطلاب النفسية والعقلية وحمايتهم من الانحراف خاصة في التغلب على المشكلات التي يعانون منها أيًا كانت صحية أو اقتصادية أو مشكلات سلوكية ومشكلات تتعلق بالتأخر الدراسي... الخ .

ويكون لدور الأخصائي الاجتماعي المدرسي (TTT) أهمية في تنمية قدرات الطالب المختلفة من الناحية الوجدانية والجسمية والعقلية، ودعمه وجعله منسجما ومتعاوناً مع الجماعة في النشاط المدرسي ومع هيئة التدريس لأن ذلك يؤدي إلى دفع سلوكه لالتجاه الإيجابي، كما أن ما يقدمه الأخصائي الاجتماعي من خدمات للطلاب له الأثر الفعال في وقايتهم وحمايتهم من الانحراف، ويضاف لذلك كله دور مجالس الأولياء كحلقة وصل بين الآباء والمدارس والثانويات لما لها من أهمية كبرى تسهم في حل المشكلات الطلابية، وجعل المؤسسة التربوية كمركز إشعاعي ليس للعلم فقط بل لخدمة البيئة والمجتمع، وهذا نتيجة إقامة بعض الندوات والنشاطات والرحلات التي يتمثل هدفها في خدمة البيئة (39) وبالتالي يؤدي إلى حماية الشباب والأبناء من الانحراف في نهاية الأمر ، نتيجة تضافر جهود كل الأطراف ولذلك فالمطلوب :

أ- دور المربين والأساتذة والمعلمين في المدرسة له أهمية كبرى في ذلك خصوصاً إذا اعتمدنا على التربية السمحة التي يعتبر القرآن الكريم مرجعيتها الأساسية وأقوال وأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم هي الدعم الروحي والمعنوي لخلق جليل يُعول عليه في صنع الغد الأفضل وهذا ما نريده قريباً .

ب- عقد الصلة وتنظيمها واستمرارها بين الطفل والمدرسة وبيئته والمجتمع الخارجي تكون مبنية على الثقة المتبادلة والمحبة لا على الاتهام والكره ، كل ذلك يأتي بالطبع بعد تحصيله العلمي وحصوله على المعلومات المناسبة والعمل بشتى الوسائل الممكنة في جميع الميادين.

3- في مجال العمل: لا شك أن للوضع الاقتصادي الضعيف وفقدان الأمن تأثير مباشر على تماسك وتكامل الأسرة خاصة لتلك الأسر التي تشغل أبناءها في سن مبكرة نظرا للعوز والحاجة مما يكون مدعاة لانحرافهم وعليه يجب العناية بهؤلاء الأطفال حتى لا يتم استغلال صحتهم العقلية والبدنية، لأنهم هم عماد المستقبل، ورغم القوانين الرادعة الموضحة للأعمال التي يقوم بها الأطفال والتي لا تكون مرهقة جسميا وعقليا نتيجة الاستغلال الفادح الذي يقوم به أصحاب بعض الأعمال والمؤسسات، وأن قوانين وعلاقات العمل في أي مجتمع من المجتمعات تنظم هذه العملية أنها تمنع منعا باتا تشغيل الأحداث قبل سن 18 سنة ولا يمكنهم الدخول في أماكن العمل ⁽⁴⁰⁾ على الإطلاق، وقد أشارت وحثت على ذلك التشريعات المتعلقة بقوانين العمل في العالم جملة وتفصيلا .

والمطلوب هو إدخال هؤلاء الأحداث مراكز التكوين والتدريب للحصول على مؤهل يساعدهم على التوظيف مستقبلا عندما يؤهلهم سنهم لمزاولة العمل ، ومع ذلك فيجب في كل الأحوال مراعاة :

أ- الاعتراف بشخصية الطفل والشباب كخطوة أولى لحمايته مما قد يتعرض له من مشكلات وعوارض تؤدي إلى انحرافه .

ب-فتح المجال أمام الشباب لتشجيعهم على مبادراتهم الشخصية وإظهار الثقة بقدراتهم .

4- في مجال الترفيه ووقت الفراغ: إذ أن هناك العديد من الوسائل المتمثلة في المسرح والسينما والتلفزة، ووسائل السمع البصري والصحافة والكتب لأن كل هذه الوسائل الإعلامية تعتبر وسائل ترفيه وترويح عند الأطفال والشباب ولها دورها في

التربية الأخلاقية والاجتماعية، وهذه الوسائل لها رسائلها المحددة في التأثير على الشباب من الناحية الوقائية أو العلاجية، ولذلك فإن عملية توجيهها وتقنينها ضرورية، ناهيك عن الرقابة الدورية العامة لتجنب أضرارها في بعض الأحيان ، فالعديد من البرامج والمغامرات وكل ما يقرأه الفرد أو يسمعه يعطيه انطبعا معينا قد يؤثر سلبا عليه فينحرف لأن الملهي والمراقص ورفقة السوء كلها تدعم وتؤدي إلى الانحراف ، ناهيك عن وسائل الدعاية المختلفة التي ترد من هنا وهناك وتغري الشباب ويتأثر بها وينغمس فيها وبالتالي تكون عاملا أساسيا لانحرافه، ولا ننس أيضا القيام بإنشاء مساح ودور وأندية وساحات شعبية عامة وحدائق ودور للثقافة، والإكثار من المعارض ودور الترفيه والترويح لتسد الفراغ الذي يعاني منه الشباب وخاصة الأحداث .

وعموما يجب تشديد الحرص على مراقبة وسائل الإعلام المختلفة لكي تستطيع الحد من التأثيرات الجانبية الغير تربوية التي تقدمها ، وبرامجها التي تؤدي إلى تفشي الجريمة والانحراف في المجتمع .

5- الوقاية من خلال جهود الجاهير : بمعنى أن قيام الدولة بالرقابة من الانحراف ومعاملة المنحرفين بناءً على تأكيد وتدعيم جماهيري كبير، إذ بمشاركة هؤلاء وغيرهم من المتطوعين الذين يجب تزويدهم بوسائل وإمكانيات تكون دعما لدورهم ومساهماتهم الفعالة في هذا المجال ويمكن أن يتم ذلك في عدة جوانب أهمها:

أ- التجاوب الجماهيري مع سياسة الدفاع الاجتماعي التي تعطي للفرد قيمة ، بمعنى أنها تجعل من شخصيته بجميع جوانبها النفسية والاجتماعية والبيولوجية محورا لنظرية الدفاع عن المجتمع ولا يتأتى هذا إلا بإصلاح الفرد وتأهيله وجعله منسجما مع المجتمع لا نافرًا منه أو مناهضا له .

ب - إبعاد النظرة السلبية واللامبالاة تجاه مواقف الحياة اليومية المتعددة ، بحيث أن الجميع (الأفراد) مسؤولين في المجتمع وبإمكانهم التدخل عند الحاجة ، وهذا الأسلوب مدعاة إلى شعور الشخص الذي قد يكون له

استعداد للانحراف بأن لا يقع فيه وأن هناك من يقف ضد سلوكه ويتعقبه أو سيقف بجانبه ، وبالتالي سيتجاوز الظرف بأمان .

ج- التطوع الجماهيرية وقد ركزنا عليه من أجل إصلاح ما خلفه الانحراف من أضرار وهذا من خلال تقديم العون والخدمات الاجتماعية، ونشر الوعي بين الناس وتبصيرهم بشرور الإجرام وويلاته (41)، ونقوم بذلك من خلال برامج منظمة تهتم بأشكال السلوك المنحرف والبحث فيها بنوع من الدقة والعمل، وهذا في النهاية سيكون له إسهام كبير في اتقاء الجريمة والوقاية من الانحراف قبل وقوعهما .

وعموما فإن التركيز في هذه المقالة تم من خلال مفاهيم أساسية ومحددة دون غيرها على اعتبار أنها تمثل محاور هامة لإيجاد حل لمشكلة انحراف الشباب بذاتها، وهي: الانحراف والجنوح /الدفاع الاجتماعي/ التربية والإصلاح، لأن الهدف هو محاولة إيجاد دور لبعض الأساليب التي يمكن أن تعالج أو تحمي المجتمع وخصوصا فئة الشباب من الانحراف والتي بدورها تعتمد في ذلك على بعض المؤسسات الهامة وأهمها: الأسرة ، المدرسة ، مجال العمل، وغيرها.

ولا شك أن مجالات الإصلاح متعددة كما أوردنا سابقا وهي بهذا تساهم في بعض الحلول من النواحي الأخلاقية والاجتماعية وكذلك السياسية والأمنية الخ ... وفي الختام يمكن الإشارة إلى أن دور العلوم الاجتماعية هام جدا في معالجة السلوك الانحرافي والتخفيف منه على الأقل، كما أن هناك العديد من الحلول يمكن أن يقدمها الإسلام من الأفكار المستمدة من شريعته وأحكامه التي هي بمثابة علاج ووقاية ليس للمجتمعات العربية والإسلامية فحسب بل للبشرية جمعاء.

الهوامش

(*) بعض الشباب الجزائري خاصة من واكب الثورة التحريرية عانى من هذه الظاهرة المتمثلة في بعض السلوكات من الفرنسيين من احتقار وازدراء للشباب وسوء معاملتهم واعتبارهم وحوشا ولا يستحقون العيش والحياة ولك لديهم انفعالا وردات فعل عدوانية وأحيانا اتسموا بالتعصب والتطرف نتيجة لترسيخ ذلك لديهم

(**) أطروحة ماجستير بقسم علم النفس ، كلية التربية جامعة الإسكندرية 1996 .

(***) أطروحة ماجستير بقسم علم الاجتماع كلية الدراسات الإسلامية جامعة الأزهر الشريف القاهرة، 1989

(****) أطروحة ماجستير بقسم علم الاجتماع جامعة عنابة - الجزائر 2004 .

(α) انظر مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، ج1، مطبعة مصر، شركة مساهمة مصرية 1380-1960م، ص 326) .

(αα) هي ذاتها المؤسسات العقابية ولكنها تختلف عن السجون لأن دورها هو إصلاح وإعادة إدماج النزلاء بها للعودة من جديد إلى المجتمع بعد توفير الحماية والرعاية الكافية - التسمية تبنتها وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية.

(Δ) يحدث هذا في معظم الأسر الجزائرية وربما العربية ، التي لا يواصل فيها الآباء دورهم الإيجابي من إرشاد وتوعية وتوجيه ولا يقدرّون الظروف والمتغيرات التي أدت إلى سلوك معين ، وبالتالي فعند كيدهم له وابتعادهم عنه تسهل له المهمة وقد يتمرد عليهم في بعض الأحيان والنتيجة الحتمية هي السلوك الانحرافي وإدخاله مؤسسة رعاية دون القيام بزيارته وهذا أخطر من سابقه .

(ΔΔ) اعتمادا على الانترنت بتاريخ 2007/07/07 intervention auprès des Familles délinquants

(T) حديث شريف . رواه البخاري .

(TT) معظم الأحزاب في الجزائر والعالم العربي مشلولة إذ لم يعد دورها حقيقي وهو الإصلاح والتغيير بل أصبحت في بعض الأحيان تمثل الصوت الخافت والساكت وفي بعض الأحيان تكون بوقا للسلطة والنظام السياسي نتيجة الابتعاد عن القيم والمبادئ التي وجدت لتتاضل من أجلها وتمارسها على أرض الواقع.

(TTT) يتطلب توفير أخصائيين اجتماعيين ونفسانيين بكل المدارس والثانويات ، لأن ذلك غير متوفر حاليا في الجزائري وربما في معظم البلدان العربية، وما هو موجود بالثانويات فقط هو منصب مستشار التوجيه بمعنى أنه يقوم بتوجيه الطلاب من المرحلة الإعدادية إلى الثانوية في بداية السنة، وينتهي دوره ويصبح في العادة استشاري لمديرة المؤسسة دون صلاحيات واضحة ومحددة ، بينما

دوره الحقيقي هو الإرشاد والتوجيه ومحاولة وقاية وحماية الطلاب من الانحراف ومتابعتهم في مراحل التعليم المختلفة ليستطيع إيجاد حل لكل مشكل طارئ .

المراجع

- 1- نويل تايمز، علم الاجتماع: دراسة المشكلات الاجتماعية ، ترجمة غريب محمد سيد غريب، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ، 2006 ص 50 .
- 2- دينكنهن ميتشل : معجم علم الاجتماع ، ترجمة إحسان محمد الحسن ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط2.بيروت 1986 ص ص 74 - 75 ، ص ص 129 - 130 .
- 3- محمود سعيد الخولي : العنف في مواجهة الحياة اليومية - نطاقات وتفاعلات . دار مكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع ، ط1 ، القاهرة 2006 .
- 4- محمد الجوهري وأحمد زايد : الإنتاج العربي في علم الاجتماع - مركز البحوث والدراسات الاجتماعية جامعة القاهرة ، مجلد 2 القاهرة 2003 ص 129 .
- 5- محمد الجوهري وأحمد زايد: الإنتاج العربي في علم الاجتماع - مركز البحوث والدراسات الاجتماعية جامعة القاهرة ، مجلد 1 القاهرة 2001 ص 162 .
- 6- بركات النمر المهيترات: جغرافيا الجريمة (علم الإجرام الكارتوجرافي) مجدلاوي، ط1، عمان - الأردن . 2000 ص 23 .
- 7- محمد عاطف غيث : المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي - دار المعارف بمصر القاهرة 1987 ، ص ص 96 - 97
- 8- على محمود إسلام الفار، معجم علم الاجتماع (انجليزي عربي) . دار المعارف بمصر القاهرة 2001 ، ص 168.
- 9- جلال الدين عبد الخالق : الجريمة والانحراف - الحدود والمعالجة . دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1999 ص 11.
- 10- نفس المرجع السابق ، ص 11 .
- 11- Bilan de conseil supérieur. de la jeunesse et de l'enfance « enfance et jeunesse Algérienne , Alger 1980 p233.
- 12 - جلال الدين عبد الخالق: الجريمة والانحراف - الحدود والمعالجة، مرجع سابق ، ص 7 .
- 13 - نفس المرجع السابق ، ص 7 .
- 14- نخبة من الأساتذة: معجم العلوم الاجتماعية-الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975
- 15- تركي رايح : الشيخ عبد الحميد بن باديس (رائد الإصلاح والتربية في الجزائر) المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط 4 الجزائر. 1984

- 16 - علي محمود إسلام الفار ، معجم علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص 181 .
- 17- نخبة من الأساتذة : معجم العلوم الاجتماعية ، مرجع سابق ص ص 139 - 140 .
- 18- جون ديوي : الديمقراطية والتربية ، ترجمة زكريا ميخائيل وآخر ، ط4 القاهرة ص 4.
- 19- ناصر ثابت : المخدرات وظاهرة استنشاق الغازات - دراسة اجتماعية استطلاعية ، منشورات ذات السلاسل ط1، الكويت 1984 .
- 20- جلال الدين عبد الخالق : الجريمة والانحراف ، مرجع سابق ص ص 13 - 14 .
- 21 - نفس المرجع السابق ص ص 11 - 13 .
- 22- مصطفى حجازي : الأحداث الجانحون - دراسة ميدانية نفسانية اجتماعية ، دار الطليعة ، ط 2. بيروت 1981. ص ص 27 - 32 .
- 23- نفس المرجع السابق ص ص 48 - 50 .
- 24- نفس المرجع السابق ، ص 50 .
- 25 - نفس المرجع السابق ص 47 . و ص ص 54 - 55 .
- 26- نفس المرجع السابق ، ص 55.
- 27- محمد سلامة محمد غماري : في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف ، دار المعارف الجامعية الإسكندرية . 2005 ص ص 108 - 110 .
- 28- نفس المرجع السابق ، ص 110.
- 29- بركات النمر المهيرات : جغرافيا الجريمة ، مرجع سابق ، ص 45 .
- 30 - محمد سلامة محمد غماري : في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف ، مرجع سابق . ص ص 111- 113 و ص ص 113 - 118 .
- 31- نفس المرجع السابق ، ص ص 113 - 118.
- 32- مصطفى حجازي: الأحداث الجانحون، نفس مرجع سابق. ص ص 83- 84 و ص ص 91-92.
- 33 مصطفى حجازي : الأحداث الجانحون، نفس المرجع السابق . ص ص 267 - 275.
- 34 - WWW.SCC.GC. CA/ethnoculture liunden p.5 .du 07/07/2007
- 35- محمود سعيد الخولي: العنف في مواجهة الحياة اليومية- نطاقات وتفاعلات. مرجع سابق، ص 155.
- 36- نفس المرجع السابق، ص ص 162 - 163 .
- 37 - نفس المرجع السابق ، ص ص 163 - 166 .
- 38- خيرى خليل الجميلي : السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم - المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 1998 ص ص 291 - 292 .

- 39- نفس المرجع السابق ، ص ص 294 - 295 .
- 40 - نفس المرجع السابق ، ص - 293.
- 41- نفس المرجع السابق، ص ص 296 - 298